



النشرة اليومية

Thursday, 09 January, 2025



أخبار
الطاقة



الرياض تقلص إمدادات أوبك يعزز أسعار النفط مع توسع اقتصاد أكبر المستهلكين

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

وقالت مصادر في السوق إن مخزونات النفط الخام الأمريكية انخفضت الأسبوع الماضي بينما ارتفعت مخزونات الوقود، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. في المستقبل، يتوقع المحللون أن تكون أسعار النفط منخفضة في المتوسط هذا العام مقارنة بعام 2024 بسبب زيادات الإنتاج من دول غير أعضاء في أوبك. وقالت شركة بي إم آي، وهي قسم من مجموعة فيتش، في مذكرة للعملاء: "نحن متمسكون بتوقعاتنا لمتوسط سعر خام برنت 76 دولارًا للبرميل في عام 2025، انخفاضاً من متوسط 80 دولارًا للبرميل في عام 2024". وأضافت: "إن هذا التوجه الهبوطي يقوده توقعاتنا للبيانات الأساسية، والتي تشير إلى فائض في المعروض هذا العام، مع تجاوز نمو العرض لنمو الطلب بمقدار 485 ألف برميل يوميا"، وقال محللو النفط لدى انفيستنج دوت كوم، أسعار النفط ترتفع إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر مع انكماش المخزونات الأمريكية وانخفاض إمدادات أوبك. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتواصل انتعاشها من الجلسة السابقة حيث أشارت بيانات الصناعة الأمريكية إلى انخفاض في مخزونات النفط، في حين لوحظ انخفاض إنتاج دول أوبك.

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، مع تقلص الإمدادات من روسيا وأعضاء أوبك بينما أشارت بيانات تظهر زيادة غير متوقعة في فرص العمل في الولايات المتحدة إلى توسع النشاط الاقتصادي في رقعة أكبر المستهلكين والنمو الناتج عن ذلك في الطلب على النفط.

وارتفع خام برنت 37 سنتاً أو 0.5 بالمائة إلى 77.42 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 44 سنتاً أو 0.6 بالمائة إلى 74.69 دولاراً. وأظهر مسح أن إنتاج النفط من منظمة البلدان المصدرة للبترول انخفض في ديسمبر بعد شهرين من الزيادة. وعوضت أعمال صيانة الحقول في الإمارات العربية المتحدة ارتفاع إنتاج نيجيريا ومكاسب في أماكن أخرى في المجموعة. وعلى الصعيد الاقتصادي ارتفعت فرص العمل في الولايات المتحدة في نوفمبر، وكان عدد حالات التسريح منخفضاً بينما كان العمال مترددين في الاستقالة حسبما أظهر مسح فرص العمل ودوران العمالة. وقال ييب جون رونج استراتيجي السوق في آي جي "تستمر البيانات الاقتصادية الأمريكية القوية في تعزيز آفاق الاقتصاد الأمريكي والطلب على النفط بدعم من انخفاض أكبر من المتوقع في مخزونات الخام". وأضاف: "بعد التداول ضمن نطاق ضيق مطول منذ أكتوبر من العام الماضي، ربما استنفدت ضغوط البيع في الوقت الحالي، مما مهد الطريق لانتعاش متواضع".



مليار دولار في قسم الطاقة المتجددة.

وقالت شل الشهر الماضي إنها تتراجع عن استثمارات الرياح البحرية الجديدة وتقسم قسم الطاقة بعد مراجعة مكثفة للأعمال، كجزء من مساعي الرئيس التنفيذي وأثل صوان للتركيز على الأجزاء الأكثر ربحية. وقال أكبر تاجر للغاز الطبيعي المسال في العالم إن نتائج التداول للقسم في الربع الرابع ستكون أقل بكثير مما كانت عليه في الأشهر الثلاثة السابقة بسبب انتهاء عقود التحوط غير النقدية.

وأشارت شركة إكسون موبيل إلى أن الانخفاض الحاد في أرباح تكرير النفط والضعف في جميع أعمالها من شأنه أن يقلل أرباح الربع الرابع بنحو 1.75 مليار دولار مقارنة بالربع السابق. وقالت شركة النفط الكبرى أيضا في إفصاح إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات إن مبيعات الأصول في المنبع من شأنها أن تفيد النتائج بنحو 400 مليون دولار، لكن الخسائر الإجمالية ستكلف نحو 600 مليون دولار. ولم يحدد الإفصاح الذي قدمته الشركة سببا للخسائر.

وأظهرت بيانات أن إنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول انخفض في ديسمبر، حيث عوض نشاط الصيانة في الإمارات العربية المتحدة عن زيادة الإنتاج في نيجيريا. وأظهرت بيانات أن إنتاج النفط في روسيا انخفض إلى ما دون هدفه البالغ 8.978 ملايين برميل يوميًا في ديسمبر. ودفعت أوبك وحلفاؤها بخطط لبدء زيادة الإنتاج حتى الربع الثاني من عام 2025 على الأقل، وسط ضعف مستمر في أسعار النفط. وقد أثرت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين والإنتاج القوي خارج أوبك على أسعار النفط، كما حدث مع القوة الأخيرة للدولار. وخسرت أسعار النفط حوالي 3% في عام 2024. وفي تطورات الأسواق، قالت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية، أكبر شركة استكشاف في الهند، يوم الأربعاء إن شركة الطاقة العملاقة بريتش بتروليوم ستعمل كمزود خدمة فنية للمساعدة في تعزيز إنتاج النفط والغاز من أكبر حقل منتج في البلاد حقل قبالة الساحل الغربي للهند. وعدت شركة بريتش بتروليوم بزيادة تصل إلى 60% في إنتاج النفط والغاز من حقل مومباي هاي، الذي تم اكتشافه في عام 1974، وفقًا لما ذكرته شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية في ملف بورصة الأوراق المالية. وبلغ مستوى إنتاج الحقل ذروته عند 471 ألف برميل يوميًا من النفط في مارس 1985، وانخفض إنتاجه إلى حوالي 134 ألف برميل يوميًا في أبريل 2024، وفقًا لوثيقة العطاء التي تم طرحها العام الماضي.

من جهتها، قلصت شركة شل توقعات إنتاج الغاز الطبيعي المسال للربع الرابع يوم الأربعاء وقالت إن نتائج تجارة النفط والغاز من المتوقع أن تكون أقل بكثير مما كانت عليه في الربع الثالث. وفي تحديث للتداول قبل نتائج العام المالي في الثلاثين من يناير، قالت الشركة البريطانية أيضًا إنها ستتحمل خسائر غير نقدية تتراوح بين 1.5 مليار دولار و3 مليارات دولار بعد الضرائب، بما في ذلك ما يصل إلى 1.2



وتأخر الطلب على البنزين والديزل عن التوقعات عالميًا وأدى بدء تشغيل مصافي النفط الجديدة في آسيا وأفريقيا إلى فائض في الإمدادات في السوق. ونمت مخزونات الوقود الأمريكية في الربع مع إبقاء المصافي على معدلات الاستخدام مرتفعة وكان الطلب أضعف من المتوقع. انخفضت أسعار النفط بنحو 6% في الربع المنتهي في 31 ديسمبر مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وانخفضت بنحو 12% عن العام الماضي، حيث شعر المتداولون بالقلق بشأن الطلب العالمي على النفط. وتم تعويض الانخفاض جزئيًا عن طريق ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، والتي ارتفعت بنحو 30% عن الربع السابق. ونشرت شركة إكسون الرائدة في الصناعة 8.6 مليار دولار في الأرباح للربع الثالث، وربحًا معدلاً بلغ 9.96 مليارات دولار في الربع الرابع من العام الماضي. وقالت إكسون أيضًا إن انخفاض الهوامش في أعمالها الكيماوية من شأنه أن يخفض الأرباح بنحو 400 مليون دولار مقارنة بالربع الثالث. وذكر الملف أن الشركة ستصدر النتائج النهائية في 31 يناير.



إيران تضغط على الصين لبيع نفط عالق بقيمة ١,٧ مليار دولار

استأجرت صهاريج. وأتاح استئجار الصهاريج للشركة المرونة لبيع النفط في الصين أو شحنه إلى مشتري آخرين في المنطقة. وقال ثلاثة من المصادر الأربعة إنه في أوائل عام 2019، ألغى ترامب الإعفاءات ولم تجد شحنات النفط مشتريين أو تتجاوز الجمارك الصينية لتظل عالقة في المستودعات.

قالت مصادر مطلعة، ثلاثة منها إيرانية وأحدها صيني، إن طهران تسعى لاستعادة 25 مليون برميل من النفط عالقة في ميناءين بالصين منذ ست سنوات بسبب العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب.

ويعود ترامب إلى السلطة في 20 يناير/كانون الثاني، ويتوقع محللون أن يشدد العقوبات مجددا على صادرات النفط الإيرانية للحد من الإيرادات التي تحصل عليها طهران، كما فعل خلال ولايته الأولى.

واشترت الصين، التي تقول إنها لا تعترف بالعقوبات أحادية الجانب، نحو 90% من صادرات طهران النفطية في السنوات القليلة الماضية بخصوصيات وفرت على مصافي التكرير لديها مليارات الدولارات.

لكن النفط العالق، والذي تبلغ قيمته 1.75 مليار دولار بأسعار اليوم، يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها إيران في بيع النفط حتى بالصين.

وقال اثنان من المصادر الأربعة المطلعة على الشحنات إن النفط العالق تم تسجيله على أنه إيراني عندما سلمته شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى ميناءين بالصين في أكتوبر/تشرين الأول 2018 تقريبا، بموجب إعفاءات منحها ترامب.

وذكرت المصادر أن شركة النفط الوطنية الإيرانية خزنت النفط في ميناءي داليان وتشوشان في شرق الصين حيث



الصين تعيد تشكيل سياسات استيراد زيت الوقود وسط تغيرات ضريبية

لها في سبعة أشهر عند 2.55 مليون طن في نوفمبر.

أفادت عدة مصادر تجارية مطلعة بأنه من المتوقع أن تراجع واردات الصين من زيت الوقود في أوائل عام 2025، وذلك بعد زيادة ضريبة استيراده اعتبارًا من الأول من يناير، مما دفع بعض البائعين إلى خفض الأسعار لتعزيز الطلب.

وأوضحت المصادر أن الزيادة في ضريبة الواردات، التي تأتي إلى جانب سياسة منفصلة تم تطبيقها في أكتوبر الماضي لتقليص الخصومات الضريبية على شحنات زيت الوقود، ستؤدي إلى مزيد من الضغط على هوامش قطاع التكرير في الصين، الذي يعاني من ضعف الربحية منذ العام الماضي.

وتعتمد المصافي الصغيرة، خاصة تلك التي تفتقر إلى حصص استيراد النفط الخام أو تمتلك منها القليل، على زيت الوقود كمادة خام لإنتاج وقود النقل الأعلى قيمة، وفق وكالة "رويترز".

وفي أواخر عام 2024، عدّلت بكين الرسوم الجمركية على واردات بعض السلع الأولية، حيث رفعت الرسوم على زيت الوقود من 1% إلى 3% اعتبارًا من بداية الشهر الحالي.

وتراجعت واردات الصين بالفعل في ديسمبر نتيجة هوامش التكرير الضعيفة، حيث أظهرت بيانات تتبع السفن من "كبلر" ومجموعة بورصات لندن انخفاض واردات زيت الوقود إلى أقل من 1.7 مليون طن، مقارنة بأعلى مستوى



الشرق الأوسط

كبرى البنوك الأميركية تعلن انسحابها من «تحالف صافي صفر انبعاثات» المصرفي

تعهدات مناخية في إطار تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي الصفر، والذي يعد «تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات» جزءاً منه.

في ديسمبر الماضي، أصدر المدعي العام في تكساس دعوى قضائية في محكمة فيدرالية ضد شركات الاستثمار «بلاك روك» و«فانغارد» و«ستيت ستريت»، زاعماً أنها «تتآمر لتقييد سوق الفحم بشكل مصطنع من خلال ممارسات تجارية مانعة للمنافسة».

لماذا اختارت المصارف الأميركية الانسحاب الآن؟

بحسب «ذا بانكر»، تتكتم المصارف الأميركية حتى الآن على أسباب انسحابها. ومع ذلك، يقول باتريك ماكولي، وهو محلل بارز في منظمة «ريكليم فاينانس» الفرنسية غير الربحية المعنية بالمناخ، إن هذه المغادرة هي إجراء استباقي قبل تنصيب ترمب، وسط مخاوف متزايدة من ضغوط ترمب وأنصاره الذين يهاجمونهم.

وفقاً لهيئال باتيل، رئيس أبحاث الاستثمار المستدام في شركة «فينيكس غروب» البريطانية للادخار والتقاعد، فإن حقيقة أن المصارف الأميركية لم تقل الكثير عن خروجها من التحالف «تدل على الكثير». أضاف «في العادة، عندما تقوم بتحول كبير، فإنك تشرح للسوق سبب قيامك بذلك»، مشيراً إلى أن المصارف الأميركية الكبيرة يمكنها أن ترى الاتجاه الذي «تهب فيه الرياح» مع إدارة ترمب القادمة.

قبل أسابيع من تنصيب دونالد ترمب، المتشكك في قضية المناخ، رئيساً للولايات المتحدة لفترة ولاية ثانية، انسحبت أكبر ستة مصارف في البلاد من «تحالف البنوك لصافي صفر انبعاثات» الذي كانت أسسته الأمم المتحدة بهدف توحيد المصارف في مواءمة أنشطتها في الإقراض والاستثمار وأسواق رأس المال مع صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2050.

والتحالف الذي تم تأسيسه في عام 2021 يطلب من المصارف الأعضاء وضع أهداف علمية لخفض الانبعاثات تتماشى مع سيناريوهات 1.5 درجة مئوية بموجب اتفاقية باريس للمناخ للقطاعات الأكثر تلويثاً.

وفي السادس من شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بدأت عملية الانسحاب مع «غولدمان ساكس»، وتبعه كل من «ويلز فارغو» و«سي تي» و«بنك أوف أميركا» في الشهر نفسه. وأعلن بنك «مورغان ستانلي» انسحابه في أوائل يناير لينتهي المطاف بإعلان «جي بي مورغان» يوم الثلاثاء انسحابه، وفق ما ذكر موقع «ذا بانكر» الأميركي.

وكان «جي بي مورغان»، وهو أكبر بنك في الولايات المتحدة من حيث الأصول، رفض في وقت سابق التعليق على ما إذا كان سيحذو حذو زملائه الأميركيين وينسحب من التحالف. ومع ذلك، تزايدت التكهنات بأنه قد يرضخ قريباً للضغوط المتزايدة من أعضاء إدارة ترمب المقبلة والولايات الحمراء التي هددت برفع دعاوى قضائية لمكافحة الاحتكار ومقاطعة المصارف وشركات الاستثمار الأميركية التي قدمت



هل يمكن لأعضاء آخرين في التحالف خارج الولايات المتحدة أيضاً الانسحاب؟

مع الإجراء الذي قامت به المصارف الأميركية، يقول ماكولي إن ترمب وأنصاره قد يحولون انتباههم أيضاً إلى تلك غير الأميركية، مما يهدد أعمالها في البلاد إذا استمرت في مقاطعة الوقود الأحفوري.

حتى الآن، حشدت المصارف الأوروبية، التي تشكل الجزء الأكبر من الأعضاء الـ 142 المتبقين في التحالف، دعماً له. يقول أحد المصارف المطلعة إن المزاج السائد بين المصارف في أوروبا هو أن التحالف «لا يزال قادراً على الصمود».

وفي بيان عبر البريد الإلكتروني، قال مصرف «ستاندرد تشارترد»، الذي ترأس التحالف حتى العام الماضي، إنه لا ينوي تركه.

ويقول بنك «آي إن جي» الهولندي إنه لا يزال ملتزماً ويقدر التعاون مع الزملاء في التحالف، مما يساعده في دعم انتقال صافي الانبعاثات الصفري، وتحديد أهداف خاصة بالقطاع.

هل يضعف التحالف مع خروج المصارف الأميركية الكبرى؟ على الرغم من أنها ليست «ضربة قاضية»، فإن باتيل قال إن المغادرة تعني أن التحالف «ضعيف للأسف».



محطة كهرباء هجينة في السعودية لتشغيل الطاقة

مشروع تكريير.. مزيج فريد

الكهرباء والبخار.

ويشارك في تطوير المحطة الهجينة شركات عدّة، من بينها: ائتلاف شركات بقيادة طاقة الإماراتية يملك حصة 51%، وجيرا اليابانية بحصة 49%.

وأطلقت الشركة اليابانية على توربينها اسم "إم 510 جاك"، ومن المقرر تجميعه في الجبيل بالمنطقة الشرقية للمملكة، في سابقة هي الأولى من نوعها لشركة ميتسوبيشي باور.

ويتمد مركز التجميع التابع لشركة ميتسوبيشي باور على مساحة 17.200 متر مربع، بما يتوافق مع مبادئ رؤية 2030 التي تتبناها السعودية، سواء فيما يتعلق بتوطين الصناعات، أو الاستفادة من المهارات الوظيفية في المملكة.

توربين ميتسوبيشي باور

يبلغ معدل كفاءة توربين ميتسوبيشي باور 64%، وتدفع موثوقيته باتجاه تصنيفه ضمن أحد التوربينات الرائد عالمياً، لقدرته على مزج الهيدروجين بالغاز الطبيعي. وعزز ائتلاف شركة طاقة الإماراتية، وجيرا اليابانية -المشغلين للمحطة الهجينة- موثوقية عمل التوربين واستدامته، بتوقيع اتفاق خدمات طويل الأجل مع ميتسوبيشي باور.

وبموجب الاتفاق، توفر ميتسوبيشي باور قطع الغيار اللازمة وخدمات الإصلاح والصيانة اللازمة للتوربين، وفق بيان للشركة اليابانية في أغسطس/آب 2024.

تُطور السعودية محطة كهرباء هجينة تمثّل نموذجًا للمرافق في إدارة عملية انتقال وتحول الطاقة وخفض الانبعاثات، دون إهدار للموارد.

ويعتمد عمل المحطة على دمج تقنيات مختلفة في عمل واحد، بضمّ توربينات الدورة المركبة مع مولدات معدّة للعمل بالغاز الطبيعي والهيدروجين معًا.

ووفق تحديثات محطات الكهرباء وتقنياتها لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، ستصل قدرة المحطة الهجينة إلى 475 ميغاواط.

وتعوّل المملكة على المحطة لتزويد مشروع تكريير وبتروكيماويات مشترك بالكهرباء النظيفة، ما يعكس إستراتيجية تنويع الموارد التي تنتهجها السعودية لضمان أمن الطاقة.

محطة كهرباء هجينة

يؤدي المشروع الجديد للتوصل إلى محطة كهرباء هجينة تنتج إمدادات منخفضة الانبعاثات الكربونية، إذ كانت توربينات الدورة المركبة تعمل -عادةً- بشكل منفصل عن استعمالات مزيج الغاز الطبيعي والهيدروجين.

واختلف الأمر في المشروع الجاري، إذ يُدمج توربين ثقيل من إنتاج شركة ميتسوبيشي باور اليابانية -القادر على المزج بين وقودي الهيدروجين والغاز- في محطة صناعية تنتج



برودكتس قدرة"، في يوليو/تموز الماضي، وفق ما نقلته مجلة "ميس" المتخصصة في أخبار النفط والغاز الصادرة من قبرص.

إستراتيجية الطاقة في السعودية

تهدف إستراتيجية الطاقة في السعودية إلى وضع حدّ لاستعمال النفط في توليد الكهرباء.

ويعود ذلك بالمنافع في أكثر من اتجاه؛ مثل: تجنّب البيئة تداعيات حرق ما يزيد على مليون برميل نفط سنويًا في توليد الكهرباء، بالإضافة إلى العوائد الاقتصادية من توفير هذه البراميل، لاستعمالها في أغراض التكرير أو التصدير وجني عوائد أكبر.

وتعوّل المملكة على محطات الطاقة الحرارية العاملة بالغاز لتوليد ما يصل إلى 50% من الكهرباء، بحلول عام 2030، إذ قُدّرت قدرة هذه المحطات بنحو 88 غيغاواط بنهاية عام 2023، وتستهدف المملكة زيادتها إلى 110 غيغاواط بحلول نهاية العقد. ورغم أن مشروع محطة كهرباء هجينة ليس بالأمر الجديد على قطاع الكهرباء العالمي، فإنه يعكس تطورات إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق في السعودية، تحت مظلة سياسات التخلص من الكربون وتقليص استعمالات النفط في القطاع.

وتخطط المملكة لتصدير الهيدروجين الأخضر من مشروع نيوم في صورة أمونيا، بمعدل 1.2 مليون طن سنويًا، بدءًا من نهاية العام المقبل 2026، بالتوازي مع تطوير الهيدروجين والأمونيا الزرقاء.

وبالإضافة لذلك، تنعكس استعمالات الهيدروجين في السوق السعودية المحلية بهدف التخلص من الكربون، ودمجه في صناعات الصلب والألومنيوم.

واختُبر التوربين بمزيج بنسبة 30% للهيدروجين و70% غاز طبيعي، ما يجعله خيارًا مثاليًا للتغلب على تحديات دمج مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة السعودي، ومخاوف انقطاعات الطاقة الشمسية والرياح.

ويضمن دمج الهيدروجين والغاز في توربين واحد حالة من الاستقرار للشبكة، وتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصناعية.

ومن جانب آخر، يُتيح إدخال الهيدروجين منخفض الكربون تدريجيًا في تشغيل توربينات محطات الكهرباء تخفيف عبء الطلب على الغاز الطبيعي، لإتاحة دمجها في صناعات أخرى.

دور أرامكو السعودية

هناك صلة تربط شركة أرامكو السعودية بمشروع محطة الكهرباء الهجينة، إذ من المقرر تزويد المحطة مشروعًا مشتركًا بين أرامكو وشركة توتال إنرجي الفرنسية للتكرير والبتروكيماويات بالكهرباء.

ويخطّط أن يضم مجمع التكرير -الذي أطلقت عليه الشركتان المشغلتان اسم "ساتورب"- واحدة من أكبر وحدات التكسير بالبخار في دول الخليج.

وبذلك، تلي أرامكو اتجاه المملكة للتوسعة الصناعية بتقنيات منخفضة الكربون، عبر ضمان إمدادات كهرباء مستقرة وموثوقة تُقلّص الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وكانت عملاقة النفط السعودي قد عززت أنشطة احتجاز الكربون وتخزينه، عبر الاستحواذ على حصة 50% من شركة بلو هيدروجين للغازات الصناعية التابعة لشركة "إير



العراق يطالب إيران بتسهيل مرور الغاز من الشرق تركمانستان

بقيمة زادت عن 15 مليار دولار. ولكن إيران غالباً ما تلجأ إلى تقليص هذه الإمدادات أو قطعها.

الاعتماد على الغاز الإيراني غير المستقر، بالإضافة إلى التعقيدات الجيوسياسية، على غرار العقوبات الأميركية على طهران، سببت انقطاعات متكررة للكهرباء في البلاد، تحولت عام 2021 إلى احتجاجات دامية.

فاضل لمح إلى عدم استقرار الإمدادات الإيرانية، إذ أشار إلى أن المباحثات بين الجانبين، "أثمرت عن إعادة إطلاق 625 ميغاواط من الطاقة الكهربائية الإيرانية عبر خطوط النقل (ميرساد وكرخة وسيريل)، من أصل 1200 ميغاواط كانت قد قُطعت قبل نحو شهر".

خطط عراقية لتنويع الإمدادات

يعمل العراق منذ سنوات على تعزيز إنتاج الغاز لحل أزمة الكهرباء المتكررة. ففي أكتوبر الماضي، وقع اتفاقية مع تركمانستان لتوريد نحو 20 مليون متر مكعب من الغاز يومياً إلى البلاد. كما أن وزارة الكهرباء تتجه للتعاقد مع كازاخستان لاستيراد كميات تصل إلى 20 مليون متر مكعب يومياً.

كما أعلن رئيس الوزراء العراقي في يوليو 2023 عن خطة تتضمن استيراد الغاز من تركمانستان وقطر، مع استكمال تنفيذ العقود المبرمة مع شركة "توتال إنرجيز" الفرنسية لتطوير 4 حقول كبرى، وإرساء عقود تراخيص جديدة لاستخراج وإنتاج الغاز.

طلب رئيس وزراء العراق محمد شياع السوداني من إيران تسهيل إجراءات نقل الغاز من تركمانستان إلى بلاده عبر الأراضي الإيرانية، وفق ما أكد وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل.

فاضل أشار أيضاً، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية، إلى أن العراق يخطط للاعتماد بنسبة 50% على الغاز من تركمانستان خلال فصل الصيف، في محاولة لحل أزمة انقطاع الكهرباء مع ارتفاع الطلب بشكل كبير خلال هذه الفترة.

الغاز الإيراني الذي يصل العراق كان من ضمن المباحثات أيضاً، إذ قدم الوفد العراقي "عرضاً مفصلاً للمسؤولين الإيرانيين حول كميات الغاز المقرر تجهيزها للعراق والعقود الموقعة بين البلدين". حصلت بغداد على "وعدود بالالتزام بينود العقد المبرم بين البلدين خلال الفترة المقبلة".

ينتج العراق حالياً 27 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية عبر محطات تعمل غالبيتها على الغاز، ولكن الطاقة الإنتاجية تنخفض في بعض الأحيان إلى 17 ألف ميغاواط. هذه الكمية في حالتها القصوى، لا تسد حاجة البلاد من الكهرباء، إذ يحتاج العراق إلى زيادة الإنتاج للوصول إلى 40 ألف ميغاواط من أجل ضمان توفير طاقة على مدار اليوم.

الغاز الإيراني

لسد هذه الفجوة، تلجأ بغداد إلى استيراد نحو 50 مليون متر مكعب من جارتها إيران منذ 2017. ووصلت إمدادات الغاز الإيرانية منذ 2017 إلى أكثر من 52 مليار متر مكعب،



تزال مستقرة بشكل كبير خلال الأعوام الخمسة المنتهية في 2023. لم يتمكن العراق من تحقيق أهدافه السابقة، والتي كانت تهدف لوقف حرق الغاز تماماً بحلول 2023.

بالإضافة لهذه الخطوات، بدأ العراق في يوليو الماضي، تشغيل خط كهربائي يربطه مع تركيا، فيما أكد رئيس الوزراء اقتراب استكمال تنفيذ الربط مع دول الخليج، بهدف إنجاز شبكة كهرباء إقليمية واسعة تمتد عبر تركيا إلى دول أوروبا.

كما أنجز العراق في أكتوبر الماضي الربط الكهربائي مع الأردن لإمداد محافظة الأنبار بطاقة سعتها 50 ميغاواط، ضمن مشروع للربط في شبكة واحدة مع الأردن ومصر.

وقال وقتها وزير الكهرباء العراقي في مقابلة مع "الشرق" إنه تم توقيع العقود للربط مع دول الخليج وجاري تنفيذ المشروع بواسطة أربع شركات عالمية، وهو سيمد محافظة البصرة بمعدل 500 ميغاواط للمرحلة الأولى و2000 ميغاواط في المرحلة الثانية، كما تم توقيع عقود الشراء لتنفيذ الربط مع السعودية لإمداد بغداد بطاقة تصل إلى 1000 ميغاواط من الكهرباء في مرحلته الأولى.

التخلص من حرق الغاز
حرق الغاز في حقول العراق النفطية من أبرز المشكلات التي تواجه البلاد الغنية بالخام، ويدفعها إلى الاستيراد لتشغيل محطات الكهرباء.

وخلال العام الجاري، يعتزم العراق خفض كمية الغاز التي يحرقها دون جدوى اقتصادية إلى نحو 20%، وسط خطط للتوقف عن حرق الغاز تماماً بنهاية 2029 أو مطلع العام التالي، وفق عزت صابر إسماعيل، وكيل وزارة شؤون الغاز، في مقابلة مع "بلومبرغ" في بغداد.

أشار إسماعيل إلى أن العراق خفض حرق الغاز من 47% في 2021 إلى نحو 33% العام الماضي. وأظهرت بيانات تقرير تتبع حرق الغاز عالمياً، الذي أصدره البنك الدولي في وقت سابق من العام الماضي، أن كميات الغاز المحروق لا



شركة "فيليب نوبا": قوة الدولار تلاحق معنويات السوق النفطية الاقتصادية

الطلب على زيت التدفئة، ما يضيف دعماً صعودياً على أسعار الطاقة.

وفي هذا الإطار، قال مدير شركة "إنرجي فيينا" فولفجانج إلياس: إن حركة الأسعار تظهر أن الطلب لا يزال قوياً على النفط الخام، ونترقب رؤية ما إذا كان ذلك سيترجم إلى أسعار أعلى، حيث شهدت أسواق النفط الخام بداية قوية لهذا العام نتيجة لعمليات الشراء الفنية بعد أن تجاوزت الأسعار نطاقها الذي دام أشهرًا.

من جانبه، ذكر مدير الشراكة الدولية في شركة سنام الإيطالية للطاقة فيتوريو موسازي، أن النفط ارتفع مع وجود موجة باردة في الولايات المتحدة وعلامات على ضيق السوق، مبيناً أن الطقس البارد في الولايات المتحدة يعزز الطلب على وقود التدفئة، ويزيد من خطر التجمد في مناطق الإنتاج.

بدوره، قال مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" النمساوية للطاقة مارتن جراف: إن من بين علامات تشديد التوازن بين العرض والطلب أن أسواق النفط في الشرق الأوسط أصبحت أكثر ثباتاً في الأسابيع الأخيرة، حيث سعت مصافي التكرير في الصين إلى إيجاد بدائل للخام الإيراني والروسي وفي الوقت نفسه تظهر البيانات الروسية أن إنتاجها النفطي كان أقل من هدف إنتاج "أوبك+" الشهر الماضي، وهي علامة أخرى على محدودية الإمدادات.

من المرجح أن تتخلى أسعار النفط الخام عن بعض المكاسب التي سجلتها الأسبوع الماضي، حيث يستعد المتداولون لقوة الدولار الأمريكي قبل وصول الرئيس المنتخب دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في 20 يناير الجاري، بحسب شركة "فيليب نوبا".

الشركة أوضحت أن قوة الدولار تلاحق معنويات السوق النفطية، مبينة أن الارتفاع الحالي يسمح للمضاربين على النفط بجني الأرباح خاصة عندما لا تكون إشارات الطلب من الصين والولايات المتحدة أكبر مستهلكين، مرضية كما كان متوقعاً في الأصل.

وأشارت "فيليب نوبا" إلى أن توقعات الطلب العالمي لعام 2025 لا تزال فاترة.

من جانبها، ذكرت شركة الوساطة PVM أنه لا يمكن استبعاد القوة المتجددة للأسعار في سوق النفط الخام في المستقبل القريب في حالة استمرار درجات الحرارة المتجمدة، لكن سيكون من الصعب الحفاظ على موجة الارتفاع السعري المطول بسبب وجود تغييرات جوهرية في الآفاق الاقتصادية وتوازن النفط العالمي.

يأتي ذلك في وقت قال فيه محللون نفطيون لـ"الاقتصادية": إن التوترات الجيوسياسية تؤدي إلى تقييد إمدادات النفط، ما يعزز الطلب في الشرق الأوسط وارتفاع الأسعار في آسيا.

وأكدوا أن الطقس البارد في الولايات المتحدة وأوروبا يزيد



وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط اليوم الأربعاء مع تقلص الإمدادات من روسيا وأعضاء منظمة أوبك، في حين أشارت بيانات تظهر زيادة غير متوقعة في فرص العمل في الولايات المتحدة إلى توسع النشاط الاقتصادي والنمو اللاحق في الطلب على النفط.

صعد خام برنت 37 سنتا أو 0.5 % إلى 77.42 دولار للبرميل خلال التعاملات. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 44 سنتا أو 0.6 % إلى 74.69 دولار.



الاقتصادية

موديز : الانقسام العالمي يزيد مخاطر الاستثمار الأخضر للشركات في 2025

التعريفات وسلسلة الإمداد قد تزيد من حالة عدم اليقين بشأن العائدات وتخفف الدعم الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة.

اتساع الفجوات

سلط التقرير الضوء على اتساع الفجوات بين طموحات خفض الانبعاثات الكربونية والتنفيذ من خلال التباين بين التعهدات الجديدة والأحداث المناخية المدمرة بشكل متزايد. وتواجه الشركات صعوبات في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في سلاسل التوريد الخاصة بها، في حين أن الاضطرابات الناجمة عن التكنولوجيا وتغير المناخ والتركيبة السكانية يمكن أن تزيد من المخاطر الاجتماعية وعقبات السياسات بالنسبة للحكومات.

وبحسب الوكالة، فإن العد التنازلي لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية بحلول 2030 يُبرز فجوات التنفيذ ومخاطر الاستثمار مضاعفة الجهود العالمية لتحقيق الأهداف -أو التراجع عنها- سيكون لها آثار كبيرة ومميزة بالنسبة للقوة الائتمانية في مختلف القطاعات والأسواق المالية وحشد التمويل لدعم التعهدات سيظل عقبة رئيسية، خاصة للأسواق الناشئة.

وتوقعت أن يكون لنتيجة الانتخابات في الولايات المتحدة أثر سلبي في العمل المناخي العالمي، ولكن العديد من الدول ستمضي قدماً بالاستثمار في الطاقة النظيفة لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية إضافة إلى أهداف أمن الطاقة والقدرة التنافسية الاقتصادية.

من المتوقع أن تؤدي زيادة حالة عدم اليقين بخصوص السياسات والانقسام العالمي إلى زيادة مخاطر الاستثمار الأخضر بالنسبة للشركات في 2025، بحسب وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية.

وبحسب تقرير للوكالة عن "المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) - في العالم النظرة المستقبلية لعام 2025 " ستؤدي هذه العراقيل إلى تفاقم المخاطر العامة التي تواجهها الشركات في تحقيق أهدافها المناخية. فعلى غرار البلدان، وضعت شركات عديدة أهدافاً مؤقتة لخفض الانبعاثات بحلول 2030، لكن خطط الانتقال إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون عادةً ما تتسم بكثافة رؤوس الأموال وتواجه مستوى عالٍ من المخاطر التكنولوجية والمتعلقة بالسوق.

على سبيل المثال، في 2024، أدى طلب المستهلكين الذي كان أقل من المتوقع بالشركة الأمريكية لتصنيع السيارات Ford Motor Company (Bal نظرة مستقبلية مستقرة) إلى تخفيض قيمة شركتها الخاصة بالمركبات الكهربائية وعجل بإفلاس شركة تصنيع البطاريات Northvolt AB، بحسب التقرير.

ودعمت السياسات الصناعية التنافسية الإنفاق على الطاقة النظيفة والتكنولوجيات الخضراء الناشئة، ما يمنح فرصاً لتدفقات الإيرادات الجديدة.

غير أن تقلبات السياسات والتهديدات المتعلقة باضطرابات



ويزيد من المخاوف بخصوص موثوقية شبكة الكهرباء والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة.

لكن الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي قد تساعد على تتبع المخاطر المناخية والتصدي لها - مثلاً، من خلال خفض أثر التكتف في مجال الطيران أو استخدام مبيد الحشرات والمياه في مجال الزراعة. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات مثل شركة جوجل ومايكروسفت تنجز استثمارات كبيرة في الطاقة النووية، والهيدروجين المنخفض الانبعاثات وتكنولوجيات احتجاز الكربون وإزالته لتأمين مصادر الطاقة وتحقيق الأهداف المناخية.

وتزايد التركيز على التكيف في ظل ارتفاع الظواهر الجوية القصوى في الاقتصادات المتقدمة، حيث خفت أسواق التأمين والمساعدات الحكومية بشكل تقليدي من أثر الأحداث الجوية القاسية على الشركات والأسر المعيشية، تشهد هذه العوامل المخففة تراجعاً.

وفي بعض الأسواق الناشئة، فإن زيادة إمكانية التعرض لمخاطر المناخ المادية ستضع ضغطاً على القوة الاقتصادية والمالية، وستفاقم المخاطر الاجتماعية. وإحراز تقدم محدود في العمل المناخي العالمي في 2025 من شأنه أن يبرز الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة في تخطيط التكيف والتمويل.

التقرير قال "بروز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في سلاسل الإمداد قد يؤدي تركيز صانعي السياسات والمستثمرين على ممارسات سلاسل الإمداد إلى زيادة تكاليف التشغيل والامتثال إضافة إلى المخاطر التنظيمية والمتعلقة بالسمعة بالنسبة للشركات التي تتعارض مع اللوائح أو المتطلبات المجتمعية، مع تداعيات مالية وائتمانية سلبية محتملة. وستؤثر عدة لوائح تنظيمية خاصة بالاتحاد الأوروبي، ستدخل حيز التنفيذ في 2025 على سلاسل الإمداد العالمية".

ولطالما كانت مخاطر سوء توزيع رؤوس الأموال وحالات عدم الكفاءة تُشكل مخاطر على الميزانيات العمومية للشركات فإن التراجع عن الالتزامات قد يُسبب مخاطر متعلقة بالسمعة ومخاطر تنظيمية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالنزاعات القانونية على المدى القصير وفقدان القدرة التنافسية على المدى البعيد.

وأشار التقرير إلى الذكاء الاصطناعي الذي يساهم في النمو السريع للطلب على الطاقة، ما يهدد أهداف الانتقال إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون لبعض المرافق الأمريكية

شكراً.